مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٧١

الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	فرنسا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سوكغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لموافاة مجلس الأمن بمعلومات مستكملة عن تقرير الأمين العام لفترة الثلاثين يوما وعن الحالة في جنوب السودان. وسأبدأ بتشاطر بعض المعلومات بشأن نشر قوة الحماية الإقليمية، لتكملة المعلومات التي سبق تقديمها إلى مجلس الأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

يجري حاليا نشر قوة الحماية الإقليمية. ونتوقع أن يكمل الجزء الرئيسي من كتيبة المشاة الرواندية انتشاره في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد بدأ الفريق المتقدم للكتيبة الإثيوبية الوصول إلى جوبا ويتوقع أن يكتمل نشره بحلول ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وسيبدأ انتقال الجزء الرئيسي من أديس أبابا إلى جوبا في الجزء الأخير من تشرين الأول/أكتوبر، رهنا بموافقة كل من الحكومتين الكينية والأوغندية. ونحن نواصل العمل مع الحكومة بانتظام من أجل تسريع تلك العملية، على الرغم من التأخيرات البيروقراطية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تعزيز التعاون مع الحكومة بشأن هذه المسألة يظل بالغ الأهمية بالنسبة لقوة الحماية الإقليمية.

وتظل الحالة الأمنية في البلد تدعو إلى القلق الشديد. فخلال الشهر الماضي، تدهورت الحالة الأمنية في منطقة أعالي النيل الكبرى مع ورود تقارير عن وقوع صدامات في شمال جونقلي وشرق أعالي النيل بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات التيار المعارض من الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالية لمشار. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، هاجم التيار المعارض من الحركة الشعبية لتحرير السودان وات في ولاية جونقلي بقصد الاستيلاء على البلدة والسيطرة عليها. وقد وردت تقارير، منذ ذلك الهجوم، عن قتال عنيف أسفر عن وقوع خسائر فادحة في الأرواح في كلا الجانبين. وفي الوقت نفسه، يستمر القتال للسيطرة على باجاك. ومن المرجح أن يؤدي استمرار وجود قوات المعارضة في نيالدو ومواقع أخرى في ولاية الوحدة بالجيش الشعبي لتحرير السودان إلى القيام بعمليات مضادة، الأمر الذي سيؤدي إلى تحرك المزيد من المشردين داخليا تجاه موقع بانتيو لحماية المدنيين.

ولا تزال الحالة الأمنية في ولايات الاستوائية كذلك غير مستقرة. ففي غرب الاستوائية، حدثت زيادة في حوادث الهجوم على المنظمات غير الحكومية وقد تعرض بعض موظفي المنظمات غير الحكومية الذين كانوا في طريقهم من طمبرة إلى يامبيو إلى السلب على يد مهاجمين مسلحين على الطريق. وتم السطو على مجمع لمنظمة غير حكومية دولية في ياري، على بعد ٥٠ كيلومترا تقريبا شمال شرقي مفولو، على يد مسلحين في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وعلاوة على ذلك تعرضت قرية مودوباي الواقعة على بعد ٥٠ كيلومترا تقريبا شمال شرقي مريدي لهجوم على أيدي مسلحين في ٢٨ أيلول/سبتمبر. كما وردت تقارير تفيد بأن أربعة من المدنيين اختطفوا وأضرمت النيران في أكواخهم.

وفي جنوب ووسط الاستوائية، وردت مزاعم بأن جنود الجيش الشعبي قتلوا مدنِيَّين في أبوا بوما بالقرب من بلدة أوماسي.

وينبغي أن تكون كل هذه الحوادث مدعاة للقلق الشديد نظرا لاقتراب بداية موسم الجفاف، الذي عادة ما يؤدي إلى زيادة في مستويات العنف مع التحسن في إمكانية التنقل في جميع أنحاء البلد. ولا تزال حالة حقوق الإنسان في البلد تبعث على القلق الشديد. فقد استمرت عمليات قتل المدنيين خارج نطاق القضاء، وعمليات الاعتقال والاحتجاز بشكل تعسفي وقمع حرية التعبير مع الإفلات من العقاب، ومضايقة المعارضين السياسيين طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

وتواصل مؤسسات الحكومة الأمنية – كما تفيد التقارير المقدمة إلى المجلس، في ظل البيئة الأمنية المتوترة – تقييد حرية حركة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وبالمثل فرضت قوات المعارضة قيودا على إمكانية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها. لذا فإنني أحث مجلس الأمن بقوة على أن يبدي رأيه، مع التشديد بأن انتهاكات الحكومة المستمرة لاتفاق مركز القوات والقيود التي تفرضها قوات المعارضة على السواء تثير قلقا شديدا.

وعموما، فإن الحالة الإنسانية مستمرة في التدهور، مع استمرار انعدام الأمن وبيئة تشغيل تتسم بتعاظم التحديات. وعلى الرغم العمليات الإنسانية عالية الفعالية التي وصلت إلى الملايين بمساعدات لإنقاذ الحياة، من المرجح أن تواصل المؤشرات الإنسانية تدهورها ما لم يطرأ انخفاض في النزاع وتتحسن إمكانية الوصول.

لقد فر أكثر من مليوني شخص منذ بدء النزاع في عام ٢٠١٣. أكثر من مليون منهم في أوغندا، مع فرار الآلاف في الأشهر الأخيرة من محليات ياي وكاجو كيجي وشمال كبويتا وغرب مندري وموروبو ومريدي. وفر آخرون إلى إثيوبيا والسودان، مؤخرا جدا، في أعقاب اشتباكات وقعت في ولاية أعالي النيل. وبالإضافة إلى ذلك، شرد ١,٩ مليون شخص غيرهم داخل البلد. وعلى الرغم من أن جزءا كبيرا من السكان قد شردوا بالفعل، إما داخل البلد أو خارجه، يمكن توقع المزيد من التشرد وتظل أي عودة محتملة للاجئين أو المشردين داخليا مستبعدة. وسيزداد على الأرجح تسارع وتيرة تحركات السكان – وتدفقات اللاجئين على وجه الخصوص – مع عودة الموسم الجاف في أواخر العام.

وقد زاد عدد الحوادث المتعلقة بإمكانية وصول المساعدات الإنسانية في الأشهر الأخيرة. ففي آب/أغسطس، على سبيل المثال، تم تسجيل أكثر من ١٠٠ حادث اشتمل أكثر من نصفها على أعمال عنف ضد عاملين أو أصول. وقد قتل اثنان من العاملين في مجال تقديم المعونة في آب/أغسطس وواحد في أيلول/سبتمبر، مما رفع مجموع عدد الذين قتلوا في هذه السنة وحدها إلى ١٨. وتم اعتقال عاملين في مجال تقديم المعونة في العديد من المناسبات، وجرى نهب الإمدادات الإنسانية بانتظام من المركبات أو المجمعات. كما أصبحت العقبات البيروقراطية التي تفرضها الحكومة كذلك أكثر تقييدا، بما في ذلك فرض ضرائب ورسوم أعلى تؤثر بشكل خاص على المنظمات غير الحكومية.

ولا تزال جوبا، في رأينا، تركز على عملية الحوار الوطني كوسيلة للمضي بالعملية نحو إجراء الانتخابات، بهدف عام يتمثل في إنهاء الفترة الانتقالية. وقد اتصلت اللجنة التوجيهية للحوار الوطني ببعض أحزاب المعارضة، فضلا عن منظمات المجتمع المدني. غير أن مصداقية العملية تظل موضع شك، بسبب عدم رغبة جماعات معارضة كبيرة، حتى الآن، في المشاركة على خلفية العمليات العسكرية المتزامنة للجيش الشعبي لتحرير السودان.

وفيما يتعلق بمنتدى التنشيط الذي أعلنته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لم يصدر عن الحكومة غير رد مشروط.

وبدأت الهيئة إجراء مشاورات وعقد اجتماعات مع شخصيات من المعارضة، بمن فيهم رياك مشار في جنوب أفريقيا، أعلنت جميعها عن دعم حذر للعملية. كما تم عقد اجتماع لوزراء خارجية الهيئة الحكومية الدولية مع الرئيس كير وحكومته في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد أن الأخير التزم خلاله بدعم المنتدى، في الوقت الذي طلب فيه سلسلة من التوضيحات بشأن أهدافه، وافقت الهيئة الحكومية الدولية على الرد عليها كتابة. وأود أن أشدد على أهمية هذه المبادرة. وأحث أعضاء المجلس على استخدام نفوذهم على جميع الأطراف، وتشجيعهم على الانخراط في هذه العملية بصورة مجدية بدون أي شروط مسبقة.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية نفسها، أود أن أعيد التأكيد على بعض المبادئ. إن الصراع في جنوب السودان هو نتيجة مباشرة لوصول طويل الأمد غير متناسب إلى السلطة والثروة في البلد. ومن ثم يجب أن ترتكز أي تدابير في المستقبل على مبدأ الشمول الذي يفضي إلى التقاسم العادل للسلطة والثروة. وبالمثل، فإن جنوب السودان ظل رهينة للسياسات والنزاعات المرتبطة بالشخصيات منذ فترة تمتد إلى أبعد مدى يمكننا تذكره. يجب أن تسعى عمليات الدعم الدولي كافة إلى بناء المؤسسات حتى تتحول السياسة من ملكية الأفراد إلى تلك المؤسسات التي يتعين أن تخضع للمساءلة أمام شعب جنوب السودان.

وأود أن أكرر التأكيد على أن النزاع الدائر في جنوب السودان هو نزاع من صنع الإنسان يتحمل قادة جنوب السودان المسؤولية المباشرة عنه. وقد تضافرت الحالة الاقتصادية الصعبة والنزاع المستمر في البلد ليلحقا ضررا باهظا بسكان جنوب السودان. إنهم يستحقون أفضل من ذلك. فنفس القادة الذين يتحملون المسؤولية عن النزاع يمكن أن يعيدوا البلد من على حافة الهاوية الوشيكة. كل ما يلزم هو إرادة سياسية حقيقية لوقف العمليات العسكرية، والتفاوض بسلام وتقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى سلام مستدام في البلد. وكما ذكرت سابقا، فإن منتدى الهيئة الحكومية الدولية للتنشيط سيوفر فرصة مثالية لذلك. كما أود أيضاً أن أحثّ مجلس الأمن على أن يبدي رأيه في ذلك الصدد. ومن المهم للغاية أن يسمع قادة جنوب السودان مطالبة موحدة للمجتمع الدولي بما هو مرجو منهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جون – بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية، التي تعطينا لمحة شاملة عن الأحداث الأخيرة في جنوب السودان.

وأود تأكيد بعض النقاط التي أعتقد أنها نقاط مهمة.

أولا، نواصل دعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والإشادة بعملها. إنها تسعى بدون كلل إلى الإسهام في تعزيز الحوار على الصعيد السياسي، السبيل الوحيد إلى إحياء عملية السلام في جنوب السودان وتمهيد الطريق لإجراء الانتخابات الديمقراطية التي ستعقد في نهاية الفترة الانتقالية. ومن الضروري أن تقوم جميع الأطراف المشاركة في البحث عن حل للصراع، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بدعم مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، المتعلقة بالمنتدى الرفيع المستوى للتنشيط، والتكلم بصوت واحد لتوجيه رسالة واضحة لا لبس فيها إلى أطراف الصراع، تنص على أهمية اغتنام هذه الفرصة لإحراز تقدم في حل الصراع.

وكما قلنا في الماضي، بغض النظر عن وحدة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية تجاه التوقعات من تنشيط المنتدى الرفيع المستوى، فإن هذه المبادرة لن تسفر عن شيء، في حال لم تظهر أطراف الصراع التزاما راسخا بإحراز تقدم في السعي إلى إيجاد حل للأزمة. ولذلك، نكرر مناشدتنا

جميع الأطراف الكف فورا عن هذه المواجهات المسلحة، والالتزام بوقف إطلاق النار والمشاركة بحسن نية في المنتدى.

إننا نشعر بالحزن لعلمنا من تقرير الأمين العام الذي مدته ٣٠ يوما، عن فرض الحكومة قيودا مرة أخرى من جميع الأنواع على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وعن نشر ٢٠ في المائة فقط من قوة الحماية الإقليمية، التي وافق عليها المجلس قبل أكثر من عام. وواصلنا طوال السنة الماضية، الإصرار على أنه لا يجوز لأي دولة الحق في عرقلة العمليات الأساسية لأي بعثة أنشأها مجلس الأمن أو التدخل فيها. ولدى النظر في تقرير الأمين العام، سجلنا خلال ٣٠ يوما فقط، ١٧ حالة عدم امتثال، أو رفض حكومة جنوب السودان الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاق مركز القوات. وحدثت جميع أنواع العراقيل المتكررة لاتفاق مركز القوات، بما في ذلك الطلبات المتعلقة بالوثائق والتصاريح الخاصة، وهذا ليس سوى غيض من فيض. وقد سمعنا أيضا تقارير عن توجيه قوات الأمن الحكومية أسلحتها صوب موظفي الأمم المتحدة.

وكل هذا غير مقبول إطلاقا، ولا يوجد سوى سببان محتملان لذلك. وهو نتيجة إما لسياسة واضحة من العداء أو، فيما عدا ذلك، لعدم قدرة الحكومة الكامل على الحفاظ على الرقابة السليمة على قواتها المسلحة. والعذران مرفوضان تماما ويتعين على مجلس الأمن مناقشة ذلك. إن اتفاقات مركز القوات ليست مجرد وثائق للأمم المتحدة، ولكن، كما قلنا آلاف المرات، فهي أيضا توفر الحماية للقوات التي تقدمها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام. وتشكل اتفاقات مركز القوات تلك، الضمانات المقدمة لجميع حفظة السلام المنتشرين في الميدان. ولذلك، لا يمكننا السماح بانتهاكات اتفاق مركز القوات.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جون – بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية.

ولا شك في أننا جميعا نتفق على أن الحالة في جنوب السودان لا تزال تشكل مصدر قلق شديد. وكل ما قاله وكيل الأمين العام في هذا الصدد، لا يزال صحيحا. إن الصراع مستمر بلا هوادة. والمشاكل الاقتصادية والمالية التي يواجهها البلد كبيرة بشكل يفوق الوصف. وليس من الواضح كيفية التعامل معها، من دون مساعدة المجتمع الدولي. ويتعين النظر في ذلك بجدية. ولا علاقة لها بالجهود المبذولة حاليا من أجل تحقيق السلام في البلد.

إن الحالة الإنسانية تزداد سوءا، وحدتها لا توصف. وهذا ما يجعل وقف جميع الأعمال العدائية وأعمال العنف في البلد، فضلا عن ضمان الوصول الآمن دون عوائق من جانب الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، أمرا حاسما وعاجلا. وأدى إحراز تقدم ضئيل فقط، في تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥، إلى تفاقم حالة سيئ بالفعل. ويظل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام لعام ٢٠١٥ هو السبيل الوحيد إلى إنهاء النزاع، واستعادة السلام والاستقرار في جنوب السودان.

وأضحى نجاح منتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي ستنظمه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مهما للغاية. ويشكل المنتدى الرفيع المستوى الأساس لاستعادة الوقف الدائم لإطلاق النار والتنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وفي الواقع، من دواعي سرورنا رؤية تحقيق تقدم ملموس في اتجاه عقد المنتدى الرفيع المستوى. وقام مجلس وزراء الهيئة بإجراء مشاورات ناجحة مع الأطراف في اتفاق السلام والمجموعات المبعدة، كجزء من المشاورات قبل انعقاد المنتدى في إطار التحضير لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى.

وتتجلى إحدى أدوات قياس نجاح هذه الزيارات التي يقوم بها مجلس الوزراء التابع للهيئة في تعبير جميع الأطراف التي تم التشاور معها، عن دعمها لتنشيط المنتدى ووقف الأعمال

العدائية. ويجب التشديد على أنه عندما نقول إن جميع الأطراف قد استشيرت، فإننا نعني حرفيا جميع الأطراف دون استثناء، بمن في ذلك النائب الأول السابق للرئيس. وستعقد الهيئة مؤتمر قمة في المستقبل القريب، ونأمل أن يكون ذلك في شهر كانون الأول/ديسمبر، لتقييم نتائج سلسلة من المشاورات وتقديم التوجيهات بشأن إطلاق منتدى التنشيط الرفيع المستوى بشكل فعلي.

ويتمثل الأمر الذي ينبغي التشديد عليه في هذا الصدد، في ضرورة عدم الفهم بأي حال من الأحوال أن منتدى التنشيط الرفيع المستوى، هو منبر تفاوضي جديد. بل ينبغي النظر إليه باعتباره مبادرة تتيح فرصة للأطراف في اتفاق السلام والمجموعات المبعدة، أن تسرع بطريقة واقعية وحقيقية، تنفيذ اتفاق السلام المتعلق باستعادة وقف دائم لإطلاق النار، ووضع جدول زمني واقعي منقح، وتحديد الجدول الزمني للتنفيذ من أجل عقد انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية.

والآن، ليس لدى الهيئة عصا سحرية لخلق المعجزات في جنوب السودان. وعلى غرار جميع عمليات السلام المعقدة، فإن هذه الحالة تتسم أيضا بجميع التعقيدات التي تجد جذورها في انعدام الثقة، ليس فقط فيما بين الأطراف، وإنما أيضا بين الأطراف من جهة والوسطاء من جهة أخرى. وتفاقم ذكرى خيانات وخيبات أمل الماضي انعدام الثقة المتبادلة. ويشكل غياب الشمول للجميع، كما أشار إلى ذلك وكيل الأمين العام لاكروا، عنصرا آخر. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن الاستهانة بأقل قدر من التقدم في عملية هذا الاجتماع.

وهذا جزء من السبب في أن الجهود التي تبذلها الهيئة لإعادة تنشيط اتفاق السلام، والتي قد اكتسبت زخماً مشجعاً، يجب أن تستمر. والدعم المقدّم من المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أمر حاسم تماماً لضمان فعالية خطة التنشيط. وفي الواقع، لا يمكننا المغالاة في التأكيد على أهمية الدعم الكامل من قبل المجلس من أجل نجاح الجهود الإقليمية المبذولة لكفالة التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وفي نهاية المطاف، لا يمكن معالجة المشاكل المتعددة الأوجه لجنوب السودان إلا من خلال استراتيجية سياسية تُصاغ بعناية. وعندئذ فقط يمكن أن يتحقق السلام المستدام. وبصراحة، لا يوجد على الساحة حاليا سوى المنتدى الرفيع المستوى للتنشيط، وبلدان الهيئة كلها تقف متحدة وراء تلك الخطة.

وينبغي عدم الإصغاء بالمرة إلى أي حديث عن الأثر المدمر للمبادرات الموازية. فقد أُجريت المشاورات مع الأطراف المذكورة آنفاً بحضور جميع الوزراء أو ممثليهم. وليس لدى المجلس أي سبب يدعو إلى عدم تقديم الدعم الكامل لهذا الجهد، دون محاذير. ونعتقد أنه ينبغي الثناء على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية للمحافظة على وحدة الهدف بين المنظمات الثلاث في البحث عن تحقيق السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة في جنوب السودان. فما كان للمنتدى الرفيع المستوى للتنشيط أن يتقدّم بالطريقة التي تقدّم بها من دون عمل تلك المنظمات الثلاث بالتشاور والتنسيق الوثيقين فيما بينها. ونشجع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية على مضاعفة جهودها وزيادة تعزيز ذلك الاتجاه الإيجابي.

ويشجعنا أن نعلم أن جميع الأطراف أعربت عن التزامها بالمنتدى الرفيع المستوى للتنشيط وبوقف الأعمال العدائية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لأنه بصرف النظر عن أي شيء نستطيع القيام به، سواء في المنطقة أو في بقية المجتمع الدولي، فإن نجاح عملية التنشيط، فضلاً عن التصدي للتحديات الهائلة التي تواجه جنوب السودان، سيتوقف إلى حد كبير على استعداد جميع الأطراف، كما قال ممثل أوروغواي. وما زلنا نأمل في أن تغتنم جميع الأطراف الفرصة المتاحة وتعمل من أجل تحقيق أهداف خطة التنشيط.

وأخيراً، ننوه باستمرار نشر الوحدات الطليعية لقوة الحماية الإقليمية، وفقاً للجداول الزمنية المنقحة. وفي هذا الصدد، نؤيد

ما قاله وكيل الأمين العام لاكروا بشأن هذه المسألة. وعلى الرغم من أن هناك مشاكل خطيرة طال أمدها وينبغي معالجتها، فإنه مما يشجعنا بصفة خاصة أن نرى تحسن التعاون من جانب الحكومة فيما يتعلق بنشر قوة الحماية. ولا تزال البلدان المساهمة بقوات في قوة الحماية الإقليمية، بما فيها إثيوبيا، ملتزمة بنشرها، فضلاً عن التزامها بالأساس المنطقي لهذه القوة في حد ذاته.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تود بوليفيا أن تشكر السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية اليوم بشأن الحالة في جنوب السودان.

إننا، مرة أخرى، نأسف ونعرب عن قلقنا إزاء تدهور الحالة في البلد. لقد حدث تحسن كبير على صعيد الأزمة الإنسانية والأمنية والاقتصادية، ولكن شعب جنوب السودان لا يزال أبعد ما يكون عن تحقيق السلام والاستقرار اللذين حُرم منهما ظلماً لفترة طويلة. ونتيجة لذلك، يغادر كل يوم آلاف من السودانيين الجنوبيين منازلهم، مما يؤدي إلى موجات تشرّد داخلي جديدة تزيد من تفاقم الأزمة. ولا يمكن الحديث عن إحراز تقدم حقيقي إذا لم تتوقف الاشتباكات بين الطرفين. وقبل عدة أشهر، دعا مجلس الأمن إلى الامتثال التام لوقف إطلاق النار الذي أعلنته الحكومة. ومع ذلك، تم تجاهل هذه الدعوة. ونشدد على أنه لن يكون من الممكن تهيئة الظروف اللازمة للحوار إذا استمر القتال. ولا يزال انعدام الإرادة السياسية والقيادة واضحاً للغاية.

وتؤكد بوليفيا أن إيجاد حل مستدام للنزاع في جنوب السودان يجب أن يتحقق من خلال عملية سياسية ذات مصداقية وحوار شامل للجميع، يؤديان إلى الامتثال لاتفاق عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، فالجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية أساسية لتحقيق تلك الغاية – وكل ما يلزم هو التكامل بين تلك المبادرات.

وبالنسبة لوفد بلدي، فإن دعم قيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أمر لا جدال فيه. والمنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنشيط هو المبادرة الملموسة الوحيدة القائمة، ولذلك فإننا نقدّر الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية في هذا الصدد. ونرحّب أيضاً بالدعم المقدم من الاتحاد الأفريقي، على النحو المعرب عنه في آخر بيان صادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والذي ساعد في إعطاء زخم جديد للعملية السياسية في جنوب السودان واستئنافها من خلال المنتدى الرفيع المستوى للتنشيط. ونشجع جميع الأطراف على الانخراط والمشاركة البناءة. فهذه فرصة فريدة لإحلال سلام مستدام من خلال استعادة وقف دائم لإطلاق النار وتنفيذ اتفاق السلام ووضع جدول زمني واقعي لإجراء انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية.

ومن البنود الهامة الأخرى الدعوة إلى تقديم مذكرة تفاهم من أجل إنشاء المحكمة المختلطة. ونعتقد أن العدالة والمساءلة ستساعدان في بدء عمليتي المصالحة والتعافي، وهما أمر ضروري لإرساء السلام الدائم. ونشدد على ضرورة أن يقود الأفارقة عملية إنشاء المحكمة المختلطة. ونؤكد استعداد الحكومة للاضطلاع بإنشاء المحكمة المختلطة.

وفيما يتعلق بنشر قوة الحماية الإقليمية، نرحّب بالمساعي الحميدة للممثل الخاص. ومن الضروري العمل بانسجام وتعاون مع الحكومة بغية تمكين قوة الحماية الإقليمية من العمل على نحو سلس. وسيمكّن نشرها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من توسيع نطاق وجودها ليشمل مناطق أخرى للنزاع وحماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية.

في الختام، نود أن نعرب عن تقديرنا لفريق الأمم المتحدة القطري وللبعثة على العمل الذي يقومان به في جنوب السودان. ونثني على النهج الذي يتبعانه لحماية المدنيين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

كما سبق أن ذكر ممثل إثيوبيا، فقد زار جوبا في نهاية الأسبوع الماضي وزراءُ خارجية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، حيث عقدوا اجتماعات تشاورية ناجحة، من جميع النواحي، مع مختلف الأطراف المعنية باتفاق السلام في جنوب السودان.

وأود أن أكرر التأكيد على أن وفد بلدي يقرّ بما يقدمه المجلس من دعم وما يبذله من وقت في البحث عن السلام والأمن المستدامين في بلدي، بالإضافة إلى الدور الحاسم لكل من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية.

على وجه العموم، أعادت الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية مرة أخرى التزامها بالمنتدى الرفيع المستوى لإعادة التنشيط خلال الزيارة التي قام بها وزراء خارجية الهيئة الحكومية الدولية، والحكومة الانتقالية عاقدة العزم على التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وبالتالي، فإنه نفس النهج الذي قبلت به عملية التنشيط التي يتعين الاضطلاع بها، على النحو الذي اقترحته الهيئة الحكومية الدولية. بيد أن الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية اقترحت، ونحن نفهم أن الهيئة الحكومية الدولية قبلت ذلك، أن تشارك الحكومة الانتقالية في المنتدى بوصفها كياناً واحداً.

إن أحد أهداف المنتدى الرفيع المستوى للتنشيط هو إسكات المدافع واستيعاب أي جماعات مُستبعدة ربما تنأى بنفسها عن اتفاق السلام.

ويسعدنا أن نفيد بأن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية قد أعلنت أنها منفتحة على الانخراط في تنفيذ اتفاق السلام بين الجماعات التي ينتظر أن تعلن نبذها للعنف.

وتقترح حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية أن يكون منتدى التنشيط مبنيا على حالة تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وينبغي أن تسبق العملية تقارير بآخر المستجدات من اللجنة المشتركة للرصد والتقييم وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية عن حالة تنفيذه، لكي يتسنى لقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمشاركين في منتدى التنشيط الرفيع المستوى إدراك أحكام الاتفاقات التي تم تنفيذها وتلك التي في طور التنفيذ والتي لم تنفذ وأسباب ذلك.

إن إرساء السلام والأمن في البلد هو أمر بالغ الأهمية للوحدة فيما بين مواطني جنوب السودان. ولذلك ترحب حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية باستمرار نشر قوة الحماية الإقليمية ومعداتها. كما إن ذلك هو السبب الرئيسي وراء تطلع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية إلى انعقاد منتدى التنشيط الرفيع المستوى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.